اسم المصدر : الوطن

التاريخ: 27-12-2011 رقم العدد: 4106 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 11 رقم القصاصة: 1

خادم الحرمين خلال دعوته للانتقال من التعاون إلى الاتحاد في القمة الخليجية الـ٣٢ في الرياض (واس)

الاتحاد

الخليجي يقترب من الكونفدرالية.. والجيش الموحد خياره الأهم

باحثون ينقسمون بين الفدرالي والكونفدرالي... ويتفقون على درء المخاطر الأمنية والعسكرية

اسم المصدر : الوطن

التاريخ: 27-12-2011 رقم العدد: 4106 رقم الصفحة: 3 مسلسل: 11 رقم القصاصة: 2

الرياض: عمر الزبيدي

أثارت مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتشكيل كيان خليجي واحد، عاصفة من الأسئلة عن الفرق بين الكونفدرالي والفدرالي، وهي الخيارات المتاحة للعمل ضمن توصية خادم الحرمين التي يمكن من خلالها تشكيل بنية سياسية تشبه في أفضل أحوالها الولايات المتحدة الأميركية التي تدخل في اتحاد فدرالي، ودولة الإمارات العربية المتحدة التي سعى الشيخ زايد بعد الانسحاب البريطاني لتنفيذها مما مهد لقيام وحدة الإمارات العربية التي ولدت في الثاني من ديسمبر ١٩٧١.

الفدرالي

وتتميز فكرة تطبيق الاتحاد الفدرالي الخليجي بأنها ستكون وحدة للدول الست أو من يرغب في الدخول ضمن الاتحاد لتشكل ولايات أو أقاليم ضمن دولة اتحادية مركزية وهي تكون عادة لمواجهة المخاطر الجيوسياسية الكبرى لتكون ضمن حالة التعايش الاستراتيجي الموحد.

كما تتميز الفكرة بأن تكون تحت علم اتحادي واحد، فيما يرفع كل إقليم العلم الخاص به إلى جانب العلم الاتحادي مثلما هو معمول به مع علم مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب أعلام الدول الأعضاء.

ويتمتع هذا الاتحاد بدستور فدرالي إلى جانب الدساتير المحلية الخاصة بالأقاليم (الدول الأعضاء المشاركين في الاتحاد والتي ستمثل أقاليم أو إمارات)، فيما تحسم هذه الخطوة كل الخلافات حول العملة الخليجية الواحدة كون الدولة الاتحادية تتمتع بعملة واحدة وبنك مركزي موحد قد تشارك في صياغة قراراته الأقاليم المختلفة.

ويتكون الاتحاد الفدرالي الخليجي من حدود مشتركة بناء على اتفاقية الاتحاد، تشكل الحدود الجغرافية للدولة، وهو يمثل كافة حدود الأقاليم الاتحادية، وتكون له عاصمة واحدة اتحادية تكون المركز للدولة الفدرالية الخليجية إضافة إلى عواصم الأقاليم، فيما تعامل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية فيها، على مستويين (اتحادي كمرجع أعلى) ومحلي (على مستوى الإقليم وهو الذي يتعامل من خلاله مواطنو الإقليم الواحد بحسب منطقة الإقامة. فعلى سبيل المثال المواطن في إقليم المنامة لا يتقاضى بنفس قوانين إقليم الدوحة).

لكن التمثيل السياسي (الداخلي) والدبلوماسي (الخارجي) للدولة الفدرالية الخليجية يكون ضمن السلطة المركزية (الاتحادية الفدرالية وحدها)، ولا يمكن الرجوع من الفدرالي إلى الكونفدرالي غير الاتحادي بشكل كلي أو جزئي إلا في حالة حل كامل مشروع الاتحاد وإلغاء الاتحاد الفدرالي كاملا لكامل الدول الداخلة ضمن هذا الإتحاد.

...والكونفدرالي

ويتميز الاتحاد الكونفدرالي الخليجي بأنه اتحاد تعاهدي تعاقدي بين دولتين أو أكثر لتشكيل هذا الكيان من أجل الوصول إلى مصالح مشتركة بشكل دائم أو وقتي محدد الزمن، أو لأجل مواجهة مخاطر مشتركة دائمة أو بشكل وقتي، فيما تختص كل دولة ضمن الاتحاد الكونفدرالي الخليجي بعاصمتها المستقلة وعلمها الخاص، وسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية المستقلة بشكل أحادي منفصل عن سلطات الدول الأخرى في الاتحاد.

كما تتميز فكرة الاتحاد الكونفدرالي الخليجي بدستور خاص لكل دولة وعملتها الواحدة والبنك المركزي المستقل لكل منها، فيما تمثل كل دولة ذاتها سياسيا ودبلوماسيا، مع إمكانية التحول لدولة أو أكثر ضمن الاتحاد الكونفدرالي، إلى اتحاد فدرالي إذا تم الاتفاق بينها دون الإضرار بالعلاقة مع الدول الأخرى في الاتحاد.

تطوير التعاون العسكري

واعتبر مدير قسم الدراسات الدفاعية والأمنية في مركز الخليج للأبحاث في دولة الإمارات العربية المتحدة، الدكتور مصطفى العاني أن الأهم هو تطوير التعاون والوحدة العسكرية والأمنية، وقال لـ"الوطن" إن "الأولوية اليوم يجب أن تذهب إلى هذا المجال لكونه لم يحصل على قدر كبير من الاهتمام خلال الثلاثين سنة الماضية، ومن خلال التطورات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة برزت ضرورة ملحة للتركيز على التعاون أو الوحدة الأمنية والعسكرية".

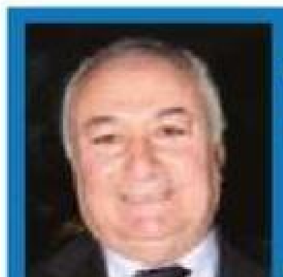

"الأولوية اليوم يجب أن تذهب إلى تطوير التعاون والوحدة العسكرية والأمنية كون هذا المجال لم يحصل على قدر كبير من الاهتمام خلال الثلاثين سنة الماضية".

مصطفى العاني

وحول الاتحاد الاقتصادي، بيّن العاني أن التعاون في هذا المجال هو حقيقة حاصلة اليوم، مشددا على أنها ورغم حاجتها إلى مزيد من الأطر إلا أنها قضية لا تعد من الأولويات، كونها أخذت نصيبها من الاهتمام وتم تحقيق إنجازات كبيرة من التعاون والتكامل الخليجي.

خيار الكونفدرالي

واستبعد الباحث الاستراتيجي وعضو مجلس الشورى السابق الدكتور خليل الخليل أن يكون الخيار الفدرالي ممكنا في اتحاد دول مجلس التعاون، يكون الخيار الوحيد هو الكونفدرالي، لتبقى لكل دولة حريتها في اتخاذ قراراتها السيادية، موضحا أن المادة الرابعة من بيان القمة كان واضحا في الإشارة إلى التنسيق والتكامل، وقال "أعتقد أنها خطوة متقدمة فالبيان الختامي حمل لغة جديدة طموحة لكن مشروع الاتحاد لا يزال مشروعا يحتاج إلى صيانة ورعاية بعد أن تم إقراره كدراسة".

وبين الدكتور خليل لـ"الوطن" أن الأولوية هي للتعاون الأمني بشكل أكبر، وبالتأكيد العسكري كخيار لحماية أمن وسلامة جميع الدول الأعضاء في هذا الاتحاد من المخاطر الحقيقية، مضيفا أن الاتحاد العسكري يواجه بعض الصعوبات في تطبيقه نظرا لأنه يحمل الكثير من القضايا السيادية، مستدركا أن التكامل والتعاون في هذا المجال أمر لا خيار للدول فيه فهو تحصيل حاصل باتحاد أو دون اتحاد في حال تعرض أي من دول المجلس لاعتداء عسكري كما حصل خلال الغزو العراقي للكويت مما تطلب موقفا موحدا لجميع الدول الأعضاء في هذا الموضوع.

وأضاف أن العنصر الثاني الذي يأتي بعد الاتحاد الأمني والعسكري هو الاتحاد في السياسة الخارجية حتى لا تكون هناك ازدواجية في مواقف الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، فيما أشار إلى أن العنصر الثالث في تعاون الدول هو الاتحاد الاقتصادي، ثم التكامل من حيث التشريعات الأساسية والعمل القضائي والقانوني بين الدول الأعضاء.

خطة مبرمجة

من جانبه اعتبر عضو مجلس الشورى السابق الدكتور محمد آل زلفة أن هذه المبادرة هامة واستراتيجية في وقت تزداد فيه متطلبات الوحدة بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، مضيفا أن كلمة خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأن الأوان قد آن لتجاوز مرحلة التعاون إلى الاتحاد، هي دعوة لم يستجب لها القادة فقط بل استجابت لها الشعوب التي كانت تنتظر بفارغ الصبر تطورا أكبر للمجلس الذي انتصر باستمراره لأكثر من ثلاثة عقود انتصارا أمام حملات التشكيك والنقد والضغوط التي بذلت لإضعاف أي تقارب في هذه المنطقة لتشكيل تكتل حقيقي بين دولها.

وقال آل زلفة لـ"الوطن" إن "تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي جاء لمواجهة المخاطر التي كانت آنذاك والتي تزايدت مما يجعل خطوة الاتحاد ضمانة لمزيد من القوة تجعلها في موقف يدرأ المخاطر من جانب ويساهم في الاستفادة من خيرات المنطقة واستثمارها بطريقة أكثر تكاملا. وقال "أعتقد أن فكرة الكونفدرالية بين دول المجلس هي الأكثر واقعية بما يضمن مشاركة الدول التي ترغب استمرار حقوقها في السيادة على أراضيها".

وبيّن أنه نظرا لما تواجهه المنطقة من تحديات فإن ذلك يتطلب مزيدا من الشراكة والتطبيق لفكرة الاتحاد بين الدول انطلاقا من اللجان السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشيرا إلى أن هناك اتجاها جادا وهاما لتطوير القوة العسكرية الخليجية الضامنة لأمن وسلامة المنطقة من خلال تصور واضح هو درع الجزيرة ليكون جيشا متكاملا واحدا يمثل القدرة العسكرية المشتركة لدولة الاتحاد الخليجي "الكونفدرالي"، يكون قادرا على حماية هذه المنطقة كي لا نحتاج إلى حلفاء وأصدقاء عند تعرضنا لمخاطر محتملة.

وأشار آل زلفة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي لديها إمكانات هائلة تمكنها من توسيع درع الجزيرة على مستوى الإمكانات، وقال "ولو رغب درع الجزيرة تجنيد ١٠٠ ألف جندي سيتقدم له ٤٠٠ ألف خلال أيام من أبناء عرب الجزيرة الأقحاح الراغبين في الحصول على فرصة العمل وخدمة أوطانهم وحمايتها، وفيما نحن نبذل أموالا طائلة كدول خليجية بشكل مستقل في مجال التسليح فإننا لدينا من الأموال والقدرة والعقول ما يمكننا من خلالها التوجه إلى التصنيع العسكري بتوسع، ليصبح لدينا تصنيع حربي وفي كافة المجالات".

"أعتقد أن فكرة الكونفدرالية هي الأكثر واقعية بما يضمن مشاركة الدول التي ترغب استمرار حقوقها في السيادة على أراضيها".

محمد آل زلفة

وبيّن أن توجه إيران إلى التصنيع العسكري نجح من خلال وهم المعركة والاستهداف والتهديد والتهديد المتبادل، مشيرا إلى أن دول الخليج لا تهدد أحدا ويجب أن تسعى إلى ضمانة أمنها من تهديد الآخرين. وأضاف أنه منذ الغزو العراقي للكويت تبينت الحاجة الملحة لوجود جيش بقدر حجم الوطن يضمن حماية الحرمين والشعب والمدن الصناعية والمكتسبات التي يجب أن نحميها بأنفسنا من خلال قوة خليجية واحدة متمكنة يقوم عليها أبناء الخليج العربي.

وأضاف آل زلفة أن العنصر الثاني الذي يحتاج إلى اتحاد في طريقة عمله بين دول التعاون هو السياسة الخارجية حتى لا تكون هناك ثغرات في عمل هذا الكيان الخارجي، موضحا أن مواقف دول مجلس التعاون بدت أكثر انسجاما خلال أزمات اليمن وليبيا وسورية مما جعل لها وزنا وقيمة في صياغة القرار العربي في جامعة الدول العربية ثم مجلس الأمن، مشيرا إلى أن دول التعاون بدأت في تجاوز خوفها من قيادة السياسة العربية دون خوف من انتقادات الآخرين ليصبح لها خط سياسي واضح ومؤثر.

وحول الاتحاد الاقتصادي اعتبر آل زلفة أن هذا العنصر يمثل ثالث القوى الاتحادية الهامة للكيان الخليجي المرتقب نظرا لأهمية دول الخليج في الاقتصاد العالمي كونها المنتج الأكثر قوة في النفط والغاز وصاحبة أكبر احتياطي للزيت الخام في العالم من جانب، وقدرتها المالية الهائلة من جانب آخر، مما يترك لخيار الاتحاد في استثمار وإدارة هذه الثروات الكبيرة لما فيه مصلحة شعوبنا من خلال وحدة اقتصادية كاملة ليكتمل المثلث من خلال وحدة كاملة عسكريا وخارجيا واقتصاديا.

وبعد أن دعا إلى تفعيل دور المجالس التشريعية في الاتحاد الخليجي، دعا إلى توسيع التعاون بين الجامعات الخليجية من خلال التوأمة، والتعاون من خلال تبادل الطلاب والكوادر التعليمية وتوحيد الأنظمة بما يسمح بتنقل الطلبة بحرية بين الدول الأعضاء ليكون هناك اندماج ثقافي من خلال الجسور التعليمية، وليكون هناك فهم لتاريخنا الواحد ومصيرنا الواحد وعدونا الواحد الذي يستهدف وحدتنا ووجودنا.